

ملحق

العدد الأول

العدد ١٩

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

١٧ حزيران سنة ١٩٣٠

١٤ محرم سنة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

لمحضر الجلسة المتعقد في ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ من الدورة الأولى للمجلس التشريعي الأردني الأول

مكتبة عبد الحميد

الجلسة التاسعة عشر

الرقم . الجلسة التاسعة عشر للدورة فوق العادة للجلس التشريعي الاردني الاول .

التاريخ ٢٤-٤-١٩٣٠ المصادف يوم الخميس

افتتحت الجلسة التاسعة عشر للدورة فوق العادة للجلس التشريعي الاردني الاول في

٢٤-٤-١٩٣٠ المصادف يوم الخميس الساعة الثالثة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية .

فخامة الرئيس : اكتمل النصاب القانوني افتتح الجلسة بالاستمرار على المذاكرة بالميزانية .

توفيق بك : لجنة الاشراف على البدو الفصل (٢٤)

(الرواتب)

قبلت ٨٤٠ ١ سمو الامير شاكر

٦٠ ٢ العضو المسمى

عوده بك : ان هذا العضو عين عضواً بموجب قانون كفية اعضاء الحاكم ووضع له راتب (٥)

جنيهاً في الشهر فهل هذا آذن ام عضو ؟ لذلك اقترح ان يكون راتبه عشرين جنيهاً .

فجيب بك : الاصلح اعطاء مثل هؤلاء الاعضاء الذين يجتمعون في بعض الاحيان اجور

معينة عن كل جلسة من جلساتهم .

رفيقان باشا : ان راتب هذا العضو لا يكفي جاتاً لانه في معظم الاحيان يقضي مدة طويلة

متجولاً في انحاء الامارة لحسم الخلافات التي تقع بين العشائر وهذه الصورة يصرف من جيبه الخاص

حليفاً لا يستهان به علاوة على راتبه الضئيل .

شمس الدين بك : اقترح ان يكون الراتب (١٢٠) جنية .

فخامة الرئيس : اضع اقتراح شمس الدين بك بالرأي .

فوافق المجلس بالاكثرية على ان يكون الراتب (١٢٠) بدلاً من مئين .

عقله باشا الحمد : ان هذه الوظيفة خلقت للاشخاص لا للاحتياج .

فخامة الرئيس : وافق المجلس على (١٢٠)

المجموع

ب - النفقات -

٣ نفقات وسفريات

٥٠٠

شمس الدين بك : لو بقيت هذه الهيئة تشتغل في البراري ليلاً مع نهاراً ١١ صرفت (٥٠٠) جنية
فخامة الرئيس : ان هذه المخصصات تصرف على القضايا المشائرة ولا يمكن ان تحسب
كنفقات الانتقال والسفر للموظفين لان التنقل في هذه المحكمة امر واقع لاجاله .

محمد بك الانسي : عندما اعترضنا على المبلغ المخصص لعمد الانتخابات قبل لنا ان هذه
المبالغ تصرف على الامور المشائرة وها ان اماننا (٥٠٠) جنية المسألة تحتاج الى ايضاح اكثر
من ذلك .

شمس الدين بك : حكومة مصر لا تصرف اكثر من (٥٠٠) جنية لهذا اقترح ان تكون
(٣٠٠) جنية .

فخامة الرئيس : (٣٠٠) جنية

فوافق المجلس على قبول المبلغ (٢٠٠)

٣٠٠

المجموع

توفيق بك : الفصل (٢٥)

قبلت ٢٣٠ ١٥ ٢٣٦٦٢ قوة حدود شرق الاردن

توفيق بك : الفصل (٢٦)

دائرة الآثار (فوق العادة)

١ صيانة الآثار

٢٠٠ قوة حدود شرق الاردن (فوق العادة)

شمس الدين : يعطونا (٦٠) ألف وأخذون (١٢٠) والخصيه عظيمه الله وأنا اليه راجعون .

فوافق المجلس

توفيق بك : الفصل (٢٩)

دائرة النافعه (فوق العادة)

الآبنة

١	٦٠	٢٠٠
٢	١٢٠	٢٠٠
٣	٢٠٠	٢٠٠
٤	١٣٠	٢٠٠
٥	١٤٠	٢٠٠
٦	٨٠٠	٢٣٠
٧	٢٢٤٠	٢٠٠
٨	٨٠	٨٠
٩	٢٥٠	٢٥٠
١٠	٢٠٠	٢٠٠
١١	٤٠٠	٢٠٠
١٢	٥٠٠	٢٠٠
١٣	٥٠٠	٢٠٠
١٤	١٧٠٠	٢٠٠

عوده بك : وضعهم في السنة الماضية ١٧٠٠ جنيه لبناء مدرسة الكرك فلم تصرف ارجو اعطاء الاستجاب وما المقصد من عمل مدير النافعة ؟

مدير المعارف : ان مدرسة الكرك من اعم المدارس في بلاد الامارة من حيث البناء ولكن بعد الاحتلال طرأ عليها خلل وتشققت جدرانها وبقي القسم الاعظم منها مكشوقاً والرب في تحت الخطر وعليه طلبنا مهندس ليكشف على هذا البناء الثاني المهم . وبعد اجراء الكشف تبين لنا ان البناء يمكن ان يبقى على حاله الى ما بعد انتهاء السنة الدراسية ومن ثم شافيت مدير النافعة وتحدثت مع المستشار المالي (الذي ذهب بالذات الى الكرك للوقوف على الحالة) وتقرر وضع ١٧٠٠ جنيه للقيام بالتعميرات اللازمة ولكن لا اعلم ما السبب الذي حدا لرفع هذا المبلغ وازيد على ذلك ان البناء المذكور اذا لم يرم في هذه السنة فانه يحكم بالانهدام .

عوده بك : لو ما كان يوجد شيء قصد في هذه المسألة لجرى تصليح وترميم البناء المذكور من السنة الماضية .

شمس الدين بك : قلتم تريد مدرسة زراعية وقبلنا ذلك .

عطا الله بك : اظن انك لم تذهب الى الكرك ولم تر البناء المذكور فهو اعظم بناء في شرق الاردن .

شمس الدين بك : انا ذهبت ووقفت على البناء عند تعميره . ولكن الوقت ضيق يا عطا الله . عوده بك : في السنة الماضية وضع مبلغ (١٧٠٠) فلم يصرف والسنة وضع له صفر لماذا ؟

شمس الدين بك : كان يجب على مدير المعارف ان يتذكر مع مدير النافعة .

عوده بك : اقترح ارجاع المبلغ اي (١٧٠٠) جنيه على ان تبنى هذه المدرسة بالتدريج في مدة ثلاثة سنوات .

عطا الله بك : يجب ان تبنى جالاً وبلا فاضله .

محمد بك الانسي : يجب التريث الى ان تعلم مقدار الوفرة لانه صرف من اصل الوفرة عشرة الاف للجراد والفين للقر العالي . فاذا كان الديار وفرة فلا تبخل .

عوده بك : جميع قواعد العالم تقضي بدفع الضرر قبل جلب النفع .

سعيد بك المفتي : انت نسبت ثلث عن الكرك ونحن نقار على المصلحة الدائمة اكثر منك والثلث اقترح وضع مبلغ (٥٠٠) جنيه لاجل تعمير المدرسة المذكورة الكبيرة قبل انهدامها .

عوده بك : اذا كانت الحكومة تتنازل عن حقها في هذا البناء فاهالي الكرك مستعدون ان يتلذكوها ويصلحوها كما يجب .
عطا الله بك : الحكومة طوبتها على اسمها وبنيتها كجامعة عربية لجميع عربان سوريا وجزيرة العرب .
عوده بك : ولكن مبلغ (٥٠٠) جنيه لا يكفي .

عطا الله بك : لو يوجد انصاف لكفانا في هذه السنة (٥٠٠) وفي السنة الآتية ايضاً مثل ذلك والثالثة (٤٠٠) ولكن يعطونا في هذه السنة ثم يقطعوا بقية الاقساط .
شمس الدين بك : « عفارم عليك يا عوده بك نجحت »

عوده بك : ولكن كل كركي هو مثل عوده وينار على مصلحة الكرك كموده .
فخامة الرئيس : اضع الاقتراح القاضي بوضع (٥٠٠) جنيه لترميم مدرسة الكرك .
قبله المجلس

١٥	١٢٥	—
١٦	٢٠٠٠	٢٥٠٠
١٧	٦٠٠	٢٠٠
١٨	٨٠٠	٠
١٩	٣٠٠	١٢٥
٢٠	٥٠٠	١٠٠
٢١	٤٩٠	٠

عوده بك : انما افهم ما المقصد من ذلك .
توفيق بك : تنال من مدير النافعة فاجابني ان قسماً عظيماً من اهالي القرى عرضوا استعدادهم لفتح الطرق المارة بجوارهم ولكنهم يطلبون من يرشدهم الى العمل وينظر على الاعمال الفنية وهو الامم التواب سيسدون هذا الفراغ .

فخامة الرئيس : لاشك ان الاهالي اندركو منافع المواصلات وفوائد التفتلات .
محمد بك : اعملوها ٣٠٠ جنيه
نجيب بك : يجب ابقائها على حالها
عوده بك : كم طريق سيفتح ؟ اجعلوهم خمسة نواب .
فخامة الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي
فوافق المجلس على قبولها بالاكثرية .

٢٢	٦٠٠	٠
٢٣	٠	٢٥٠
المجموع	٣٧٤٦٥	٠

مدير المعارف : تعلمون فخامتكم ان اهالي القرى يبثون المدارس على نفقاتهم وعلى مردود الايام وكثرة الامطار وغير ذلك من الاسباب الطبيعية يطرأ خلل على هذه الابنية في اكثر الاحيان ولعدم وجود مراقب خاص لادارة المعارف تصادف الادارة المذكورة صعوبات جمة لاحادة الابنية لحالها الاصلي لان القانون العائد للتدريسات الاجتدائية الباحث في مثل هذه الامور صعب التطبيق ويحتاج الى مثل هذا المراقب ليتعقب الاشغال بنفسه ويرشد الحكومة الى ما تقتضيه مصلحة المعارف والاهلين معاً وكنت راجعت مدير النافعة مراراً في هذا الشأن فأجابني بان مخصصاته لا تكفي وعليه اقترح من المجلس الموقر وضع راتب لنائب لا يقل عن ثمانية جنيهات .
نجيب بك : انا اقترح ان يعطى ٧٢ جنيه في السنة على حساب ستة ايرات في الشهر .
مدير المعارف : ولكن لو اشتغل النائب طيلة مدة السنة لما امكنه ان يقوم في تعمير المدارس .
شمس الدين بك : ثريذون ان نضيف مادة جديدة على الميزانية .
فخامة الرئيس : يمكن لمدير النافعة ان يقوم بهذا العمل .
شمس الدين بك : لو كنت مديراً المعارف لكتبت لفخامة رئيس الوزراء بخافز مدير النافعة لالقيام في هذا العمل .
مدير المعارف : كتبنا وتكلمنا مراراً فلم نفلح .
نظمي بك : جربوا هذه المرة من طريق رئيس الحكومة .
مدير المعارف : يمينان لاداء النقصانات لا تكفي ولذلك المراجعة في هذا الشأن عبث واخسر .

طريق في هو وضع منخصصات لنائب خاص في المعارف .
شمس الدين بك : « يعني شو تريد منا تريد ان نسقط مدير النافعة كل يوم ونحن نسقط الحكومة ولكن ما احد ساقط ؟ »

توفيق بك : الفصل (٣٠)

٢٠٠٠ انشاء خط يرقى ويريد وهاتف

شمس الدين بك : لا يكفي تاما نحن عليه ؟

عوده بك : لا يستفاد من خط السكة الحجازية

شمس الدين بك : صبرتم كثيراً فاصبروا قليلاً يا عوده بك الحالة مش ساعده .

عوده بك : والله ان هذا غير حق في كل قرية من قرأكم هاتف والكرك تحرم من ذلك .

فخامة الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي اي الفين .

فرفضت

توفيق بك : الفصل (٣١)

عطا الله بك : خط صويلح والجر لازم وغيره مش لازم .

شمس الدين بك : المسألة كالية بالنسبة للمعارف يعطا الله بك .

عوده بك : اصرفوا النظر عن كل شيء عائد الكرك فهذا اولي .

شمس الدين بك : اهل الكرك راضين عن ذلك يا عوده بك .

عقله باشا الحميد : المعارف اولي من الجميع .

عوده بك : لا مش ايلي من الجميع انتم لستم من الكرك حتى تدافعوا عن مصلحة الكرك .

شمس الدين بك : انا من اهل الكرك يا عوده بك .

توفيق بك : الفصل (٣٢)

١٢٠٠٠

مكالمة الجراء

توفيق بك : الفصل (٣٣)

٥٥٣

شمس الدين بك : انا لا اري لزوماً هذا التعم فان السلاح الموجود في الجيش يكفيه لزيادة

خصوصاً لسنا بحالة حرب ولا ضرب عصاية تؤمن الاحتياج .

توفيق بك : ولكن قضية تجديد السلاح من اهم القضايا وخصوصاً توحيد السلاح .

شمس الدين بك : انا لا اري لزوماً لذلك في وقتنا الحاضر .

عبد الله بك السكايب : من الممكن استعمال الاسلحة الموجودة الآن

فخامة الرئيس : لربما ان الموجود غير جيد وغير كافي .

عوده بك : خلونا نستفيد من هذا المبلغ ونؤمن احتياجنا من السلاح بدلا من ان نرجع .

شمس الدين بك : لا انحن لا نرجع ولكن عوده بك : يد ان يرجعنا من الآن .

ابراهيم بك : هل المعني خير من السلاح ؟

فخامة الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي

فرفضت بالاكثرية والتريت

توفيق بك : الفصل (٣٤) التحكيم بين نجد وشرق الاردن

٢٠٠٠

التحكيم

حمد بن جازي : لما يجي وقت التحكيم

توفيق بك : في هذه السنة

شمس الدين بك : بعداء الله كريم .

نظمي بك : يمكنهم ان يأخذوا من قسم الوفر .

شمس الدين بك : اولاً خبرونا عن اتفاقكم مع نجد .

محمد بك الانسي : ولكن المجلس اذا عطل لا يمكنهم ان يأمنوا هذا الاحتياج .

الشيخ حمد بن حجازي : لا نريدك

فخامة الرئيس : ولكن يجب حل المشاكل التي تكونت ما بيننا وبين حكومة نجد .

عطا الله بك : ان المجلس التنفيذي يمكنه ان يعمل بصورة فوق العادة .

وفيقان باشا : المقول لازم يصير ان اري ان الف جنيه كافي .

فخامة الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي

فرفضت

فخامة الرئيس : اضع اقتراح رفيفان باشا بالرأي .

فقبله المجلس

محمد بك الانسي : ارجو اعلامنا عن مقدار الوفر الحاصل .

توفيق بك : الوفر الحاصل مع المراقبة والاسلحة ٣٠١٧٨ جنيه يذهب منه (٢٠٠٠) للمقر العالي (٢٠٤) للعدلية (١٠٠٠) للجراد (١٠٠٠) للتحكيم ما بين شرق الاردن ونجد فيكون المجموع ١٣٢٠٤ فيكون الوفر الصافي ١٦٩٦٨ .

نظمي بك : لاحظت شي من توفيق بك حيث يقول مع (مخصصات المراقبة والاسلحة) هل معنى ذلك انه يجب ان يباد النظر بأمرهما ؟
توفيق بك : انا لم اقصد شيئاً مما ذكرت . ولكن اريد ان اعرض على مناسمكم خبراً مسيئاً وهو العجز الذي ظهر بالميزانية عند تدقيق الحسابات ومقداره (٨٩٤٠) جنيه .

محمد بك الانسي : انني من الاشخاص الذين لا يصدقون على هذه الميزانية .
شمس الدين بك : وانا ايضاً ، فلو ما صدقنا على الاستمرار في المذاكرة بأمر الميزانية من قسم الصرفيات قبل الواردات اي الدخل لما وقفنا في هذا المأزق الجرح اي انهم جسموا الواردات للدرجة غير معقولة حتى تمكنوا من اخذ كل شيء والله ان المكلف الاردي سوف لا يستطيع ان يدفع الضرائب المقدرة في قسم الواردات .

محمد بك الانسي : ان هذا العجز هو عجز هذه السنة ام العام الماضي ؟

توفيق بك : عجز السنة الماضية .

محمد بك الانسي : اذا اردنا ان نصيب مبالغ العجز والاسلحة والمراقبة نصبح مدينين فالاحسن بان لا نتحمل الامة مسؤولية هذه الميزانية ونترك الامر للحكومة لتفعل ما تشاء .
شمس الدين بك : اقتراح وجهه ولكن القول عند الباب .

محمد بك الانسي : امكن من اللالام ان يذكر في الميزانية شيء عن عجز السنة السابقة .
عقله باشا الحمد : ان ميزانية ٩٩٩ - ١٠٠٠ لم يكن فيها مقدار العجز .
توفيق بك : ولكن مقدار العجز ظهر في أثناء تدقيق الحسابات عملياً ولم اخبر عن هذا المبلغ .

شمس الدين بك : يجب ان يعلم كل منا ان العجز في السنة القادمة سيبلغ (٩٠) الف جنيه لان صاع الخطة سيكون باقل من قرشين والشعير من قرش واحد ولا يوجد من يشتري .
محمد بك الانسي : انا اري ان الميزانية انتهت وعند تدقيق قانون الميزانية على المجلس ان يخرج هذا العجز من مجموع الميزانية .

شمس الدين بك : ان الحكومة رأت ان هذا المجلس يوافق على كل شيء !
محمد بك الانسي : اري ان لزوم تأجيل البحث الى يوم السبت وتذكرا الآن في المحفوظات صاحب السمو الملكي المعظم
شمس الدين بك : لا بأس .

فخامة الرئيس : فقرأ ملاحظات صاحب السمو الملكي الامير عبد الله المعظم
فقرأت من قبل السكرتير

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

اشارة لكتاب نفائكم رقم ٥١٤٥٤٤ تاريخ ١٩٣٠/٤/٣٠

رفعت لصاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم (قانون تقرير مصير الاراضي الاميرية) الذي ناقره المجلس التشريعي العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/٤/٣٠ فاعاده رئيس الديوان الاميري الي بكتاب يتضمن المحفوظات التالية :

« امرني سمو سيدي ومولاي امير البلاد المعظم ايده الله ان ابلغ نفائكم بمناسبة وصول لائحة القوانين التي رفعتها الى الاجاب السنية عن مصير الاراضي الاميرية ان سوء الحال كانت خروج من اعضاء الحكومة الجليلة ان يسموا في المجلس التشريعي الموقر الى تأييد تعديلاتهم في لائحة قانونية تتعلق بآية دائمة من الدوائر الرسمية لان امثال هذه اللوائح القانونية تتعلق بالمالضي من الممارات وتيسيل الحاضر منها وتتساول في سلسلة مضطربة لما يمكن ان يلحقها من التصحيح في المستقبل . و يوم يومه العالي المحافظة على هذه الاجابات . ثم انه يبق على سموه العالي ان يصدر في كل حين لائحة اللوائح التي يتفق سموه انها لو استوفت نصيبها من الاعمال في ازالة الالتباس بين الجهة الجهات الحكومية المهمة امام المجلس التشريعي الموقر لكان ذلك في يوم العالي عن الامانة ويكفي في تلبية المحفوظات ولكن جعل بالاجابة يومه العالي من التصديق بالاتي تلك اللوائح لئلا يبق في يومه العالي بالاجابة الى هذه القطة الهامة ، فمرسيد ما

أوجب إعادة لأئحة قانون تقرير مصير الأراضي الاميرية المرفوع بكتابكم المؤرخ ٢ نيسان ١٩٣٠
ورقم ٢٠٩٧ مشفوعة بالملاحظات التالية :

(١) يرى سمو العالي لزوم حذف المادة الثالثة برمتها لأنها تمنع لجان الأراضي المحلية فيما يتعلق
بتقرير مصير الأراضي المسجلة صلاحيات واسعة تجاوزت حدها المطلوب .

ويرى سمو العالي انه اذا كان الغرض من هذه المادة هو تسهيل حصول بعض الزراع على
الوامضي محلوله يرون ان لهم حقوقاً قديمة فيها . فان القانون الاساسي منح اللجان المحلية والمركزة
والجلس التنفيذ حق اعطاه الأراضي المذكورة مقابل بدل المثل . وانه لمن المستطاع ان ينظر في
تخفيض بدل المثل وجعله ضئيلاً بدرجة تضمن الغرض المطلوب من التسهيل الى الزراع .

(٢) - ان كلمة (على) الواردة قبل كلمة (مدير الأراضي) في الفقرة الاولى من المادة الرابعة
تتضمن الالتزام وفي هذا ما ينافي المقصد الاساسي الذي وضع من اجله هذا التعديل وتلك
التسهيلات . ولذلك ينبغي وضع لفظة (لمدير الأراضي بدلاً منها

اعدت طيه نسخة عن القانون المشار اليه

واقبلوا فائق احتراي .

١٩٣٠ ٤ ٤ ١٦

رئيس الوزراء

حسن خالد ابو الهدى

شمس الدين بك ساي : رجع القانون كما كان قبلاً .

فظمي بك : ان الذي استنتجته من هذا الكتاب هو ان مدير الأراضي الذي من الله به علينا
في هذا العام والمنتقل من مديرية السباحة الى وظيفته الحالية اشكى من الحكومة بداعي انها لم
تدافع عن القانون الذي جاء الى هذا المجلس ابتداءً وكانه يريد من الحكومة ان تدافع عن اي قانون
يصح . كيف ما يريد ولو كان ذلك القانون لا يفيده البلاد بشيء ومع ذلك فللحكومة ان تؤيد
ونجدة نظرها اذا شأنت في كل لائحة اودعت في هذا المجلس ولكن على ما اعتقد ان حذف المادة
الثالثة كان هو المراد من جعل هذا القانون لا يفيد شيء لان المجلس اقر مبدأ قبل البيئة الشخصية
في القيات المصروفة . ان يكون هنالك فائدة على الأقل من وجود مثل هذا القانون وعندئذ انه
بعد ان اقر هذا المجلس ذلك المبدأ ليس من المستحسن ولا بوجه من الوجوه الرجوع عنه اذ لو
حفظت المادة الثالثة لكان ذلك المبدأ واضحاً لا فائدة من هذا القانون بانه لا يمكن بل ليس من

المستطاع ان يأتي احد اصحاب الأراضي ويقتنع تلك اللجنة قول البيئة الشخصية منه . وقبل
ما يسمعه ذلك السكك بان هذه الأرض مفيدة في سجل دائرة الأراضي وقانون اول المالك
الحقوقية لم يقبل قط البيئة الشخصية .

اذاً اما اقرار مبدأ قبول البيئة الشخصية واما رفض هذا القانون لانه بعد حذف ذلك المبدأ
يصبح غير مفيد .

فأقترح الاصرار على تأييد المادة الثالثة .

واما الملاحظة الثانية من أن كلمة (على) تفيد الالتزام فهي بالحقيقة تفيد الالتزام ونحن نريد ذلك
اذ يجب على مدير الأراضي بعد ان تقرر اللجنة بلزوم تسجيل الأرض باسم صاحبها المتصرف بها
فعللاً طيه هو حتماً تأييد ذلك القرار وتصحيح القيد .

ولمذا اتروح على القانون بحروفه .

شمس الدين بك : اريد الاميل واذا ذكر الزملاء الكرام بانه حتى يومنا هذا لم ترفع اية لائحة
قانونية الا ورجعت بمثل هذه الملاحظات فالدليل على ذلك اما نحن غير مصيبين ولا مرة في رئيسنا
واما نحن جماعة مجبورين على اتباع كل اشارة تصدر البتة فذلك اشترك مع الزميل بتأييد قرارنا
السابق والتسك بما قررناه في هذا الشأن .

توفيق بك : ان هذا القانون عرض على المجلس بناء على اقتراح كان قدمه سعادة رفعة
باشا وتذكرون ان هذا الاقتراح كان يحتوي على خمس مواد رجع المقترح عن مادتين منها .

فاللادة الاولى من تلك المواد كانت تتضمن ان رفع الاستثناء الوارد في قانون تقرير
الأراضي الاميرية بشأن الأراضي المدورة وتجعل المادة مطلقة تشمل جميع الأراضي الاميرية معها
كان نوعها .

فالقانون الذي عرض عليكم يتضمن شيئاً مطابقاً لهذه المسألة فرفع الاستثناء وصار القانون
يشمل جميع الأراضي وما عليها من شجر وبناء . اما كان نوعها . والمادة الثانية كانت تتضمن
وجوب تسجيل الأراضي المحولة الى اصحابها الذين تصرفوا بها مدة حق القرار ومن العلوم ان
مدة حق القرار هي عشر سنوات الا ان دائرة الأراضي ارادت ان تساهل ونظمت المشروع
وجعلت مدة التصرف الذي يجوز مثل هذا الطلب ثلاث سنوات بدلاً من عشرة . وقابل هذا
بالتساهل وضمت في المادة القانونية قيوداً اعتقدت انها تؤمن الغاية المطلوبة من تعديل القانون .
ولما المادة الثالثة فكانت تتضمن وجوب توزيع الأراضي الاميرية على طلابها من اهالي

شرق الاردن بيدل للمثل .

وبما ان هذا الطلب يومئذ نص القانون الاصلي اي قانون تقرير مصير الاراضي الاميرية لم ترد دائرة الاراضي حاجة لتعديل جديد .

فلما جاء القانون الى مجلسكم العالي عدلت المادة الثانية بشكل لا يتفق مع مصلحة الخزينة لان مصير الاراضي ترك بشكل واسع الى اللجان المحلية التي صارت بموجب هذا التعديل تملك حق تسجيل اراضي الحكومة معها كانت مساحتها ومعاها كان نوعها باشهاد بعض المزارعين بدون رقيب او بدون درجة ثانية تدقق ما تقرره اللجان .

وهذا ما دعى سمو الامير المعظم الى بيان ملحوظاته السامية بشأن المادة الثانية التي ذكرتها وقد اظهر مجلسكم العالي انه اذا كان المقصد من هذه المادة اعطاء فرصة للزراع ليحصلوا على اراضيهم التي اعتبرت محمولة .

فيما كان اللجان المعنية بقانون تقرير مصير الاراضي الاميرية اعن اللجان المحلية والمركزية والمجلس التنفيذي ان يعطوا القرار بتسجيلها على اسماء اصحابها بيدل مثل طفيف كما نص على ذلك القانون الاصلي وبدل المثل ليس من الضروري في مثل هذه الظروف ان يكون كثيراً اي كالعادة بل يستوفي عن الدوام من واحد .

اما الملحوظة الثانية التي ابداهها سمو الامير المعظم فقد وردت بشأن مادة لم ينسب للمجلس ان اقترح تعديلها وهذه المادة على ما تذكرون هي التي عدلت صلاحية اللجان وجعلت مدير الاراضي مع اللجنة المحلية يستطيعون منح الاراضي الاميرية التي تقل مساحتها عن عشرة دونات وقيمتهما عن خمسين جنيهاً بدون قرار من المجلس التنفيذي .

وبما ان هذا التعديل متفرع عن الاصل فقد كان من الضروري ان يعمل الفرع كالاصل اي كما انه المجلس التنفيذي صلاحية غير ملزمة لمنح الارض تكون مثل هذه الصلاحية لمدير الاراضي . لذلك طلب صاحب السمو الامير المعظم استبدال كلمة (علي) بـ (لمدير الاراضي) اسوة بالقانون الاصلي .

فجيب بك الشكر يدي ان الاقتراح الذي نوه عنه توفيق بك فيما يتعلق بقانون تقرير مصير الاراضي وضع من قبل كافة اعضاء هذا المجلس الموقر بصورة خصوصية ووضع عليه توقيع رفيقان باشا باتفاق عام من كافة اعضاء المجلس مع وجود البندين الثالث والرابع من ذلك الاقتراح الذي

اقترح رفيقان باشا حذفها من الاقتراح على غير ارادة بقية الاعضاء الذين شاركوه بذلك الرأي ووضعوا صيغة الاقتراح وكلفوه بوضع توقيعه عليه .

وان الجلسة التي حذفت بها البندان المذكوران كنت متعباً عنها ولم استطع ان ابدي رأي حولها في حينه وعلدت مؤخراً بعد عودتي ان عطوفة رفيقان باشا جاءه البعض واقعه بالرجوع عن البندين وكلفوه بالتوقيع على اقتراح بلغو البندين ومن المعلوم ان المجلس غير مقيد بالاقتراحات كما وانه غير مقيد بصيغ القوانين التي توضع من قبل الحكومة سواء اكانت تلك الصيغ من وضع الحكومة او بناء على اقتراحات الاعضاء وقد عدلت الصيغة على الشكل الذي رفعه للاعتاب السنية وذلك بموافقة كافة الاعضاء المنتخبين ومنهم رفيقان باشا صاحب الاقتراح فلذا كان طلب رفيقان باشا الرجوع عن البندين الثالث والرابع من اقتراحه السابق حجة على المجلس فرجوعه عند وضع الصيغة الاخيرة وموافقته على الشكل الاخير لهذا القانون حجة له وللمجلس ايضاً .

وبما ان المادة الثالثة من هذا القانون التي يقترح صاحب السمو الملكي المعظم ان تحذف من هذا القانون هي بمثابة الروح للجسد ولا فائدة من جسد بلا روح .

واذا حذفت هذه المادة التي بموجبها يمكن للزراع ان يستفيدوا من الاراضي الاميرية وبالحالصة المدورة منها فالاجدر بالمجلس اذا قبل بهذه النظرية ان يرجع عن قبول القانون بأجمعه . واعتقد شخصياً ان الذي حدا بمدير الاراضي ان يشكي من هذه المادة هي السيرة الواردة في آخر الفقرة الاولى من المادة الثالثة الناصة على قبول اللجنة الشخصية في امر الاراضي المحلولة والمدورة . ومن المعلوم ان كثيراً من الاراضي التي اعتبرت محمولة لا يحتفظ اكثر اصحابها بمسنداتهم الرسمية وفقدت اكثرها من ايديهم خصوصاً بعد انسحاب الجيش التركي وفي خلال النفي العام الذي شنت الاهالي و فرق شملهم وجعل الوالدة لانقي على ولدها فالاهالي الذين فقدوا ابناءهم ليس يكتر عليهم اذا فقدوا اوراقهم .

هذه هي نظرية المجلس لوضع البيئة الشخصية اما اذا كانت العقيدة ان البيئات الشخصية غير صحيحة وان اهالي شرق الاردن كلهم من شهود الزور ومن لازمة لهم ففسلا عن انهم لا يستحقون الاراضي ولا يستحقون الحياة ايضاً .

ولكن ان هي النظرية وهمية بلى من يمكن بها ان يرجع عن فيه . اذا حذفت المادة الثالثة التي كما قلت هي روح هذا القانون فلا يبقى فرق بين هذا التعديل والقانون الاصلي لتقرير مصير الاراضي الاميرية سوى تسجيل لفظة اراض اميرية على الاراضي

المدورة أيضاً ولكن امر الاعطاء منوط برحمة مدير الاراضي ومن اين لنا ذلك الطالع السعيد حتى يمكن لنا ان ننهال خيراً بأننا سننال ذلك الرضى والمطاف وتلك الرحمة . فلو كنا اصحاب الطوالع السعيدة لما بقينا تحت الرحمة كما نحن عليه الآن .

واما ما جاء في الاقتراح العالي عما يختص بالفقرة الاولى من المادة الرابعة من هذا القانون اي عندما يتعلق بقرية لجنة الاراضي المحلية او تشيبتها بأرض لا تتجاوز مساحتها عشرة دونات وترفع توصيها الى مدير الاراضي كنا نود ان يكون ملزماً مدير الاراضي بتسييات هذه اللجنة التي لا تنسب الا بعد درس وخبرة .

ولذلك قلنا (على مدير الاراضي) ولم نقل (لمدير الاراضي) لاننا اذا قلنا لمدير الاراضي ان يمنع تلك الاراضي الموصى بها ان يفض فلا لزوم تشكيل لجنة وتكبد مصاريف لما اذا كانت مساعيها الطويلة تذهب ادراجاً اذا لم تقترن بموافقة مدير الاراضي وكان يجب ان نقول لمدير الاراضي وحده ان ينسب وله ان يمنع وله ان يرفض وله ان يبي ويبي لا اري حياة لهذه البلاد الا في الاراضي فمن منحه ارضاً احياء ومن لم يمنح ارضاً اماته . وهذا هو الموت والحياة التي قصديتها .

ولا اري حاجة للتطويل اكثر مما ذكرت علاوة على ما تفضل به الزميلان شمس الدين بك ونظمي بك .

وانني قبل ان اتوجه فمعدني خطري ان افول كلمة اخرى في هذا الصدد وهي ان كافة القوانين التي طبقت في هذا المجلس ورفعت للتصديق حادت غير مضدقة لانها تحتوي على بعض المواد التي لا يوافق عليها بعض رؤساء الدوائر ولا يصدق القانون الا اذا وافق عليه مدير الدائرة ومعنى ذلك ان المجلس لا يضع القانون بل رئيس الدائرة .

فاذا كانت رؤساء الدوائر وحدها لها حق التشريع فلماذا هذه الامة تشكده هذه المضاريف الباهظة ونضع ثقتنا بنوابها ومرسلهم لاجل الدفاع عن حقوقها وسن القانون الضروري للبلاد طالما والقانون لا يصدق الا اذا وافقت عليه الحكومة ؟ فالحكومة اذا تضع القانون وليس للمجلس لزوم والحالة هذه : ولا اعتقد ان الاعضاء البواسل الذين لا يهابون الموت ان يعودوا ويلجسوا المضاعف ويترنوا عند رغبة رئيس الدائرة ويتنازلوا عن التشريع اليه .

القول ذلك وانما ان كل واحد من الاعضاء المحترمين اكثر مني خبرة على مضاحكة البلاد هاهنا او في القواصم اني جليل ولا ارجو .

محمد بك الانسي : اسرار

نحجب بك : (مداوماً) وارجو من اعضاء الحكومة ايضاً ان يشركو معنا . وانا من جرائبهم في هذه المرة على الاصرار على قرارنا السابق .

انا معتقد كل الاعتقاد ان الاعضاء المنتخبين سيصرون على ابقاء الصيغة كما هي ولي وحيد الامل في الاعضاء المنتخبين ان يشاطروا الامة بما يرضيها وهم المكفون بقضية الامة التي وجدوا لاجلها ولم توجد في لاجلهم والسلام .

شمس الدين بك : الاصرار .

محمد بك الانسي : مصرين .

عوده بك : لا تنكر على صاحب السمو الملكي الحق الوالي بان ينظر في اللائحة القانونية التي يقرها المجلس وله الخيار اما ان يصدقها واما ان ان يرجعها مسببة بالاسباب التي جعلت لا يوافق عليها . فقد جاء بملاحظة سموه العالي ضرورة حذف المادة الثالثة من هذا القانون . والاكتفاء بما في اصل قانون مصير الاراضي الاميرية مع انه بين القانون الاصلي وبين هذا التعديل فرق شاسع جداً ولولا هذا المجلس نظر في فوائد هذا التعديل لما اقدم على طلبه .

نعم ! انني كنت من المخالفين على فكره واحده وهي ان لا تعيد اللجنة بالاسباب التيمونية ان كان بينات شخصية او باوراق تحريرية ومع ذلك جاءت الاكثرية ورأت خلاف رأيي ولا شك هو رأي الحسن ولذلك انا ايضاً بدوري اري ان وجود هكذا مادة مفصلة العالي والاسباب هي ضرورة جداً لهذا فان المجلس يبعد استرحامه من صاحب السمو الملكي ويطلب التصديق على هذا القانون .

عطا الله بك : كل منا يرى هذا الرأي لذلك نطلب من فخامة الرئيس ان يتفضل ويرجو سمو الامير المعظم ان يوافق عليه .

فخامة الرئيس : سمعت اقتراحات الاعضاء الكرام وفي ابقاء القانون كما كان قرر بمجلسكم العالي فالآن اضم اقتراح نظمي بك ورفقاه بالرأي .

فوافق المجلس بالاكثرية على الاسترحام من صاحب السمو الملكي اقرار هذا القانون كما كان قبله المجلس التشريعي .

وانقضت الجلسة الساعة السادسة على ان تكون الجلسة يوم السبت القادم الساعة الثالثة .

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي